ISSN: 2090 – 0449 Online
Universal Impact Factor (UIF), 2015.
Impact Factor for Arabic Scientific Journals, 2016.

البعد السياسي
في خطاب مصلحة الشؤون الأهلية في المغرب

د. منعم بو عملات

أستاذ التعلم العالي مساعد

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الحسن الثاني – المملكة المغربية

مُلَخّصْ

لقد أولت القيادة الفرنسية أهمية خاصة لتجربة إدارة الشأن الأهلي في المغرب خلال فترة الحماية ١٩١٢- ١٩٥٦، وقد تزايد هذا الاهتمام مع تطور الاستعمار الفرنسي في البلد، واستطرادا مفاهيم الاستيعاب والإخضاع والتغيير والاندماج، المرتبطة بعناصر تشكل جوهر استمرار المشروع الاستعماري، من قبيل الأمن الفرنسي، وتأمين المستوطنين، واستشراف آفاق الحضور الاستعماري. لقد شكلت مصلحة الشؤون الأهلية الرافعة الأمنية والاستخباراتية لهذه الرؤية من خلال مساهمتها الكبيرة والمحورية في تمكين فرنسا من القيام بما يشبه دور الوصي على الأهالي، مستندة في ذلك على ثلاثة عناصر حاسمة: إدارة استعمارية، خطاب استعماري، وفكر استعماري مجسد في ما سمي بـ "السياسة الأهلية"، فإن تضافر هذه الثلاثية مكن من ممارسة التدبير الفرنسي على أرض الواقع. هكذا انطلقنا في هذه الدراسة مع أصول مصلحة الشؤون الأهلية، حيث حاولنا العودة إلى مسارات تشكيل هذه المؤسسة منذ تجربة الجزائر. وعليه، استعرضنا بعض الدراسات الفرنسية التي ترصد هذه التجربة بالجزائر مع "البيروات العربية"، قبل أن نصل إلى نشأة هذه المؤسسة في المغرب، ليطرح سؤال فحوى الخطاب المعتمد لدى ضباط مصلحة الشؤون الأهلية؟ فوقفنا عند تعدد الخطابات التي تمزج بين الواقعي والمقدس، بين الديماغوجي والدعائي، بين الموضوعي والرمزي، وكلها خطابات تصب في خانة تأمين استمرارية الحضور الفرنسي في المنطقة. ولأن الخطاب يحتاج إلى فكر، فقد شكلت السياسة الأهلية عنصر ارتكاز استراتيجية التدبير الفرنسية، على اعتبار المفاهيم والمضامين التي تضمنتها ومنها الاستيعاب والإدماج والاحتضان وأساسًا نظرية الاحتلال السلمي.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٠٦ فبراير ٢٠١٥

تاريخ قبول النشر: ٢٨ أبريل ٢٠١٥

كلمات مفتاحية:

مصلحة الشؤون الأهلية، السياسة الأهلية، الخطاب، الاستيعاب، الإدماج، الاحتلال السلمي، المشروع الاستعماري

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

منعم بوعملات. "البعد السياسي في خطاب مصلحة الشؤون الأهلية في المغرب".- دورية كان التاريخية.- العدد الرابع والثلاثون: ديسمبر ٢٠١٦. ص٤٢ – ٥٦.

مُقَدِّمَةْ

يقتضي الحديث عن استراتيجية فرنسا في تدبير الحياة اليومية للسكان في المغرب خلال فترة الحماية (١٩١٢-١٩٥٦)، وجوب استحضار مصلحة الشؤون الأهلية، لكونها تعبر عن جملة أساليب وطرق استعمارية سطرت الحماية الفرنسية عناصرها، وانعكست في أشكال تفكير وممارسة وتحليل، عكفت هذه المصلحة على تصريفها في أوساط الأهالي. لقد استطاعت مصلحة الشؤون الأهلية بشكل كبير أن تكشف كافة الجوانب المتعلقة بتسيير شؤون الأهالي، بدءًا من الإنتظارات مرورًا بالإكراهات وانتهاءً باقتراح المخارج الممكنة التي تسمح بأجرأة السياسة الاستعمارية في المغرب. إن مصلحة الشؤون الأهلية تمثل في نظرنا فكرًا سياسيًا بلغة عسكرية، حاولت طيلة فترة الاستعمار الفرنسي في البلاد أن تغير وضعا وتتجاوز واقعا

وتشكل تصورًا وتقيم بناءً استعماريًا فرنسيًا سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وعسكريًا. وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن أصول مصلحة الشؤون الأهلية وخطابها، وعن السياسة الأهلية ومقارباتها؟ كل ذلك من أجل الإحاطة بجهاز اعتبر ركيزة الاستعمار الفرنسي في المغرب.

أولاً: أصول مصلحة الشؤون الأهلية (الخطاب والممارسة)

لقد جسدت مصلحة الشؤون الأهلية بأبعادها السياسية والعسكرية النموذج الأكثر تعبيرًا عن الفكر الاستعماري الفرنسي، ذلك أنها شكلت تجربة المشاركة الفرنسية الفعلية في تدبير قضايا الأهالي، لتضفي على نفسها عنصر التميز عن باقي أجهزة مؤسسة الحماية. فكيف انبثقت هذه المؤسسة في المغرب؟

١/١- مصلحة الشؤون الأهلية في المغرب:

ثمة سؤال نعتقد أن الإجابة عنه تشكل مدخلا لفهم أصول مصلحة الشؤون الأهلية، ومدى تطابق أو على الأقل تشابه تجربة الجزائر في تدبير الشأن الأهلي مع تجربة المغرب، هل كان يسيرًا على فرنسا أن تنقل تراكم استراتيجيتها في تدبير الشؤون الأهلية بالجزائر على مدى ٧٥ سنة (من سنة ١٨٣٧ تاريخ إنشاء مكاتب العرب في الجزائر[١]، إلى سنة ١٩١٢) إلى المغرب؟ على الرغم من أهمية هذا التساؤل والطابع المقارن لجوانبه، إلا أننا نقر بأنه ليس بوسع هذه الدراسة البسيطة أن تحيط بكل جوانبه. وعمومًا، فإن المنطلق التحليلي لهذه المقارنة ستعتمد على تقديم نموذجين لكتابات فرنسية تظهر بشكل جلي، في نظرنا، هذا التوافق في التجربتين الجزائرية والمغربية. الكتاب الأول معنون بـ "دور فرنسا في المغرب" لصاحبه "رومانيي" والنموذج الثاني محاضرة ألقاها الرائد "تاريت" الضابط الفرنسي من المديرية العامة للشؤون الأهلية في مدينة الرباط يوم ٢٤ يناير ١٩٢٨، أمام مجموعة من الضباط.

ننطلق من النموذج الأول وكتاب "دور فرنسا في المغرب" الذي يقدم مؤلفه في صفحاته الأولى إشارات تدل على تشابه بين إدارة الشؤون الأهلية في الجزائر أو مكاتب العرب، ونظيرتها في المغرب مصلحة الشؤون الأهلية. يحاول الكاتب في البداية التأصيل لهذه المكاتب بالحديث أولا "عن مدى التنافس الحاد بين السلطة العسكرية والسلطة المدنية في الجزائر، فالأولى لا تريد السماح ليد خارجية عن العسكر أن تلمس هذا الغزو/الاحتلال، والذي تعتبره هدية تقدمها لفرنسا، والثانية تريد أن تخلق بأسرع وقت ممكن الأجهزة الإدارية المدربة المتميزة بتعقيدها، مثل تلك الموجودة في المجتمع الفرنسي المتحضر"[٢]. لينتهي هذا التنافس حسب الكاتب، إلى التشديد على أن "الوسيلة الوحيدة المؤكدة لتفادي خطر التمرد، هو التواصل الودي مع الأهالي ومحاولة فهم حالتهم السياسية، وبالتالي البحث عن نظام إداري يسمح لنا بقيادتهم، ووضع جميع دواليب الحكومة الموجودة عندهم، وإن كانت ناقصة، في مصلحتنا مع تفادي إخضاعهم بعنف لعاداتنا الإدارية"[٣]. ليصل في معرض حديثه إلى "انبثاق فكرة خلق "مكاتب العرب" التي تم تنظيمها أولا وتوجيهها فيما بعد، بعدة مذكرات دورية للمارشال "بيجو"، وهي تحفة في العمل الجاد والفكر المنظم"[٤]. ولعل أهم ما يثير انتباهنا ضمن هذا الكتاب، تلك الإشارات الدالة في تقديرنا على تشابه مؤسسات التدبير الفرنسي في الجزائر والمغرب، ومن ضمن ذلك حديث الكاتب عن "أن مكاتب العرب هي نموذج كل المؤسسات التي تهدف إلى إدارة الأهالي، ليس في الجزائر فحسب بل في جميع المستعمرات الفرنسية وكانت الوسيلة القوية للاستيلاء النهائي بعد الغزو"[٥].

إنه المنطق والخيار الذي تبنته فرنسا في كل مستعمراتها، بتسخير مكاتب العرب أو مصلحة الشؤون الأهلية كعامل لتقديم الدعم والاستمرارية لوجودها الاستعماري في هذه البلدان، وما يزيد من تأكيد هذا الطرح، ما أورده كاتبنا حول اعتماد فرنسا صراحة نفس معايير تدبير الشأن الأهلي الجزائري بالمغرب بالقول: "واعتمادًا على مبادئ مماثلة للإدارة الأهلية كما نظمها "بيجو" سنة ١٨٤٤ تم إنشاء مختلف عناصر العمل في المغرب"[٦]. إنه إقرار آخر ينضاف إلى ما أورده الأستاذ "إبراهيم بوطالب" متحدثا عن "مصلحة الشؤون الأهلية كهيئة مقتبسة من مثيلتها المجربة في الجزائر"[٧]، سيساهم في إضاءة وضع مكاتب العرب في الجزائر ونظيرتها في المغرب "مصلحة الشؤون الأهلية"، فتبرز تقاطعات المؤسستين ووظائفهما في القطرين. وهو الأمر الذي سنحاول أن نستشفه من خلال النموذج الثاني من دراستنا والذي يمثله الرائد "تاريت" في محاضرة ألقاها على مسامع ضباط الأقسام التحضيرية للشؤون الأهلية في الرباط.

لقد حاول هذا الضابط الفرنسي إعطاء صورة دقيقة عن عمل مصلحة الشؤون الأهلية على مستوى تاريخها وبنياتها وتفاعلاتها وطريقة اشتغالها وطبيعة تمفصلاتها، لتكتسي هذه المحاضرة في اعتقادنا، أهمية من الناحية المعرفية، وستنتقل هذه الأهمية المعرفية إلى مؤسسة الحماية لتتحكم في منطق اشتغالها وتدبيرها لبلاد المغرب عمومًا. تتحدد هذه القناعة لدينا بمجموعة من الخلاصات التي وصل إليها الرائد "تاريت" والتي يمكن عرض تجلياتها في العناصر التالية:

- كانت مصلحة الشؤون الأهلية في المغرب وإلى غاية ١٩٢٨ تحمل اسم "مصلحة الاستعلامات". ومنذ بداية استعمار الشاوية، قام الجنرال قائد الجيش بتنظيم مصلحة الاستخبارات بمساعدة ضباط جندهم من مصلحة الشؤون الأهلية الجزائرية، وقام هؤلاء فيما بعد بتكوين ضباط شباب تم اختيارهم من فرقة الإنزال.[٨]

- لم تتشكل مصلحة الاستعلامات إلا في نهاية ١٩٠٩ حيث أخذت شكلها الإداري وأصبحت، إذا صح القول، مستقلة مثلها في ذلك مثل سابقتها الجزائرية والتونسية[٩].
- عين الرائد "سيمون"، رئيس هذه المصلحة وقائد "الكوم المزدوج" (Goums Mixtes) المغربي ومقر إقامته الدار البيضاء. في سنة ١٩١٣ أخذ هذا الضابط الكبير، صفة مدير مصلحة الاستعلامات بالمغرب. وعندما أصبح الرائد "سيمون" جنرالا سنة ١٩٣٦، عين قائدا لمنطقة تازة.
- لم تكن لمديرية مصلحة المخابرات آنذاك إلا اختصاصات مصلحة الاستعلامات الأمامية، كانت المشاكل السياسية الأهلية تعالج من طرف الكتابة العامة للحكومة الشريفة، التي تولت بها عندما تم حذف هذه المصلحة بمرسوم من رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ١٩/٠٥/١٩١٧.
- أحدثت مديرية الشؤون الأهلية بموجب ظهير ٠٢/٠٦/١٩١٧ وتم إلحاقها بمديرية مصلحة الاستعلامات. وبدمج المصلحتين، تم تشكيل مديرية الشؤون الأهلية ومصلحة الاستعلامات.[١٠] والتي تضطلع بمهمة مزدوجة تطابق أهداف الغزو والتهدئة لإقامة الحماية في المغرب:

- مهمة أولى سياسية تتمثل في اختراق السكان الأهليين غير الخاضعين لنا، وإعداد وتسهيل عملنا العسكري عند الضرورة وهي مهمة موكلة لمصلحة الاستعلامات لإنجازها في جميع المستويات.
- مهمة ثانية سياسية وإدارية وتهدف إلى التهدئة والمراقبة وإدارة السكان حديثي العهد بالخضوع، وهي مهمة تدخل في إطار مصلحة الشؤون الأهلية. إنها مهام تتطلب من الضباط المكلفين بها التحلي الإيمان، والنشاط الدائم، والتعصب لفرنسا، ومعرفة علم النفس، واليقظة، والصرامة وكثيرًا من التمييز.[١١]

لقد نفذ الظابط "تاريت" في محاضرته السابقة الذكر إلى مرامي مصلحة الشؤن الأهلية التي تبرز هيكلتها وتمفصلاتها الإدارية العامة على هذا الشكل:

- إن مصلحة الشؤون الأهلية هي جهاز للعمل السياسي والإداري في الأقاليم العسكرية، وهي تحت الإمرة والإدارة المباشرة للمندوب المقيم العام، وعلى رأس هذه المصلحة توجد المديرية العامة للشؤون الأهلية.[١٢]
- تتمركز جميع المسائل التي تهم السياسة الأهلية والمراقبة الإدارية في المناطق العسكرية، في يد المديرية العامة للشؤون الأهلية، فهي تدرسها وتضبطها وتقدمها إلى المندوب المقيم العام. كما توزع، تنفيذا لأوامر المقيم العام، على مكاتب الشؤون الأهلية، الموظفين المتخصصين والموجهين إلى العمل السياسي وإلى المراقبة الإدارية. وباختصار، فإن المديرية العامة للشؤون الأهلية تشارك في دراسة جميع القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تهم الأهالي كما توجه السياسة الأهلية وتعمل على تجميع الشؤون الإدارية للمناطق العسكرية.[١٣]
- يساعد المدير العام للشؤون الأهلية ضابط سامي هو المدير المساعد للمصلحة. وتضم المديرية العامة للشؤون الأهلية أجهزة أفقية متنوعة، توحي مظهريًا بالتباعد بينها، غير أنها متداخلة ومتكاملة في عملها، وأعمدتها كما يلي:[١٤]

- **قسم الموظفين، الميزانية والمحاسبة والقوات الاحتياطية**: يعالج جميع القضايا التي تهم الموظفين العسكريين في مصلحة الشؤون الأهلية، والموظفين المدنيين الملحقين بهذه المصلحة والأعوان المساعدين. كما يُعَدّ هذا القسم ميزانية مصلحة الشؤون الأهلية المتعلقة مثلا بالمديرية العامة للأشغال العمومية، والمديرية العامة للفلاحة والتجارة والاستعمار...، ويدرس أيضًا القضايا التنظيمية العامة للمناطق العسكرية بالاتفاق مع القسم السياسي، ويحضر القرارات التي ستعرض على المقيم العام لتوقيعها، دون أن نغفل دوره في وضع ميزانية الحرب التي تهم: الموظفين العسكريين للقيادات الترابية، ومصلحة الشؤون الأهلية، والتشكيلات المساعدة في المغرب. كما يدرس توزيع القوات الاحتياطية على الجهات العسكرية والقضايا التي تهم تنظيم هذه القوات.[١٥]
- **قسم إداري**: يهتم بصفة عامة بقضايا الحياة الإدارية للمناطق، ويشكل قسما للدراسة، والمراقبة، والارتباط بين المناطق العسكرية والمديريات ومصالح الحماية. كما تشمل اختصاصاته معالجة بعض القضايا من قبيل: المسائل البربرية (تطبيق تشريعات خاصة والعدالة البربرية، والمدارس البربرية، والجماعات القضائية على القبائل ذات العادات البربرية)، مراقبة المعاملات العقارية، يتامى الأمة، المستحقات، الترتيب، الأسواق، الماء، نظام الجمارك، الحالة المدنية...).[١٦]
- **قسم سياسي**: ويهتم بالشؤون السياسية الأهلية وتتمثل في:

١- القيادات الأهلية وتنظيمها وتسييرها كتعيين وإقالة القواد والقضاة، ووضع بطاقات الرؤساء الأهليين والمكافآت والأوسمة ورسائل توبيخ المخزن المركزي، ولوائح قيادات القبائل، والعقوبات الصادرة في المناطق العسكرية في حق الأهالي، ولجن العفو، واقتراحات تخفيض العقوبة لصالح الأهالي بمناسبة الأعياد الإسلامية.

٢- حجز ممتلكات المعارضين وغير الخاضعين، ومراقبة الأشخاص المشتبه فيهم القيام بحملات ضد فرنسا، والشكايات، والاحتجاجات، وطلبات التشغيل الخاصة

بالأهالي، وتسليم الأراضي لقدامى المحاربين المغاربة، وتأشير وإرسال رسائل القضاة ونظار الأحباس، وملفات الشكايات المقدمة أمام المجالس الجنائية أو محاكم الاستئناف الشرعية، إلى الشؤون الشريفة.

٣- دراسة الحالة السياسية والعسكرية في المنطقة الإسبانية وفي مختلف الجبهات في المنطقة الفرنسية (الجبهة الشمالية، الأطلس المتوسط، الجبهة الجنوبية، وضعية المعارضين، تقدم التهدئة، نزع سلاح القبائل، شروط الاستسلام)، والتنظيم الترابي للمناطق العسكرية، وتحرير محاضر عن الحالة السياسية والعسكرية أسبوعية وشهرية للحماية، ومسائل جوازات السفر الخاصة بالأهالي المغاربة، ورخص المرور، التجنيس، المحميين الأجانب[١٧].

- **مصلحة الجماعات الأهلية**: وتهتم بالعناصر التالية: التحديد الإداري (ظهير ١٨ فبراير ١٩٢٤)، نزع الأراضي بمختلف أنواعها لتأسيس مساحات الاستعمار، ونزع الأراضي من أجل المنفعة العامة، مع احترام حق انتفاع الجماعات في الغابة، ثم كراء الأراضي الجماعية، إلى جانب البحث ومعالجة القضايا الخلافية حول التسجيل وإيجاد الحل بالتحكيم أو القرار القضائي.[١٨]
- **مكتب الترجمة**: يهتم بالمراسلات العربية وهو مكلف بتوجيه الأهالي إلى المصالح التي يطلبونها من أجل قضية أو شيء آخر في مديرية الشؤون الأهلية. ويشكل مكتب الترجمة بالنسبة إليهم "مكتب العرب الكبير" للمقيم العام.[١٩]
- **مصلحة الصحافة الإسلامية**: تأسس هذا القسم بقرار من الإقامة العامة في ٢٤ أبريل ١٩١٤ ومهمته مراقبة كل المنشورات التي تهم المغرب والتي تصدر في مختلف الأجهزة الإسلامية. فهذا القسم ينشر دورية ويبلغ مصالح الحماية المهتمة بتحليل عام لجميع المقالات الصادرة في الصحافة العربية المغربية والأجنبية، وعند الضرورة يتم ترجمتها.[٢٠]
- **قسم التاريخ**: تتمثل مهمة هذا القسم في البحث في الأرشيف والمكتبات في فرنسا وفي الخارج عن كل الوثائق التي تهم تاريخ المغرب وتدوينها ونشرها، وقد كان يدير هذا القسم الكولونيل "دي كستري"[٢١].
- **القسم السوسيولوجي**: ويدير هذا القسم "ميشو بلير" مستشار الشؤون الأهلية، وليست له أية علاقة إدارية إلا مع المديرية العامة للشؤون الأهلية. وتتجلى مهمته في نشر "الأرشيف المغربي" و"مدن وقبائل المغرب" وهما معا مخصصين لمسائل "السياسة الأهلية".[٢٢]

إن تتبع محاضرة الرائد "تاريت" مكننا من استخلاص وجود تشابه بين التجربة الجزائرية والتجربة المغربية في تدبير الشأن الأهلي، فإذا كان ثمة اختلاف على مستوى الأسماء (مكتب العرب في الجزائر ومصلحة الشؤون الأهلية بالمغرب)، فإننا نسجل تطابقا في التدبير والتنظيم والمضمون والرؤى. وتزداد درجات الاتصال بين التجربتين لتصل إلى استفادة مغرب الحماية من "خبرة" و"كفاءة" الضباط الفرنسيين والجزائريين، الذين اشتغلوا في الجزائر لتوفير شروط انبثاق ما سمي بمصلحة الشؤون الأهلية بالمغرب بظهير ١٩١٧. وفي هذا الإطار نلاحظ أن البناء المؤسساتي لهذه المصلحة في مختلف فروعها قد تغذى من النموذج الجزائري[٢٣]، لنهتدي إلى اقتناع مفاده بأن التنظيم الفرنسي لمكاتب العرب قد ساهم في إنتاج مصلحة الشؤون الأهلية بالمغرب، بل وساعد في إلمام ضباط هذه المصلحة بالخصائص والميكانيزمات التي تشكل قلب ممارسة عملهم.

عود على بدء، لنتساءل عن مبتغى نقل فرنسا لتجربتها في التدبير الأهلي بالجزائر إلى المغرب، وهل كان يسيرا عليها أن تقوم بذلك؟ يتعين في هذا السياق أخذ هذا السؤال/الافتراض بنوع من الجدية، إذ تبين لنا على امتداد هذا المسار بأن مقارنة بسيطة بين التجربتين الجزائرية والمغربية تظهر صعوبة الحديث عن يسر أو عسر في نقل التجربة بقدر ما كان هم فرنسا هو البحث دائما عن الملائم الأجود لخدمة مشاريعها الاستعمارية. لذا تدرجت فرنسا في إنشاء هذه المصلحة تبعا لتقلبات الوضع على الأرض من جهة، وتطور مسار الاستعمار من جهة أخرى، فكانت تجربة الجزائر في التدبير الأهلي المنطلق مع مكاتب العرب، ثم مصلحة الاستعلامات، فمصلحة الشؤون الأهلية والاستعلامات، وأخيرًا مصلحة الشؤون الأهلية في المغرب.

نود أن نشير في هذا الصدد، إلى أننا أمام "عقل" مؤسسة الحماية ومصدر قوتها بعد مؤسسة الجيش، وأن مصلحة الشؤون الأهلية بالمغرب قد برهنت بما لا يدع مجالا للشك، عن ثقلها كمحدد حاسم في الاستراتيجية الفرنسية في استعمار المغرب[٢٤]، إنها "مصلحة" تكتنز خيرة ضباط فرنسا وأكثرهم انضباطا، مما حذا بالرائد "تاريت" إلى تبجيلهم واعتبارهم حجر الزاوية في بناء الحماية بقوله: "إن ضابط الشؤون الأهلية الحقيقي، ليس كما نتصوره إداري جالس في مكتب مريح يسير السكان الأهليين، بل هو مرسل، مربي، مقتنع، رائع أخلاقيا بالمهمة والمسؤولية التي يقوم بها والتي تفرض عليه أخطارًا. عليه أن يعرف فرنسا لهذا الشعب، ويعيد له الثقة في العدل ويوجهه إلى الأعمال النافعة بفضل السلم والتعاون الصادق مع الحماية، التي تتجلى قوتها في السلام كما في إشاعة الطيبوبة. لا يمكن القيام بهذه المهمة النبيلة دون صدام أو حوادث مأساوية...إن هذا الضابط المتعصب لمهمته، يمد غصن الزيتون لعدو عنيد، ويحاوره ويبين له كرم فرنسا إذا خضع لها"،[٢٥] بهذا المعنى، نتساءل مجددًا عن فحوى خطاب مصلحة الشؤون الأهلية؟

٢/١- مقاربة خطاب مصلحة الشؤون الأهلية في المغرب:

إن البحث عن خطاب مصلحة الشؤون الأهلية هو بحث عن أداة إجرائية لمؤسسة الحماية، والتي تعتبر في نظرنا من أكثر الفضاءات العسكرية الفرنسية إنتاجا للخطاب والمفاهيم الحاضرة بقوة في التدبير والتسيير، وتجد لها ممارسة في الحكم، انطلاقا من فكرة رئيسية قوامها "أن وجودنا بالمغرب ليس تناقضا ينبغي إلغاؤه...إذ ليس هناك ما هو أخطر من التصورات المجردة والتي نحاول باسمها حصر المستقبل في صيغ"[٢٦]. والواقع أن اقتحام جدار هذا الفضاء العسكري يطرح تحديات على مستوى صعوبة التمييز بين آليات اشتغال مصلحة الشؤون الأهلية كمؤسسة، وأنماط التدبير والعمل في الميدان كأفراد في احتكاكهم اليومي مع الأهالي، وهو ما يهمنا في هذه الدراسة. وعليه، سيقوم تحديد هذا الخطاب على عنصر أساسي هو الاستعانة بكتابات فرنسية نعتقد أنها ستعزز ما رأيناه عند "رومانيي" و"تاريت"، ونعتقد أيضا أنها ستسهم في فتح الباب أمام معرفة عقل مصلحة الشؤون الأهلية.

الكتاب الأول "مصلحة الشؤون الأهلية المغربية" لمؤلفه "مارك ميرود" ويقدم فيه تجربة ضباط أهليين عملوا في بعض مناطق المغرب. إن اهتمامنا بهذه التجارب يعزز سعينا إلى تفكيك ذلك التوجه الذي يشكل وعي ضابط مصلحة الشؤون الأهلية والذي يحمل في طياته تصورات خطاب تلك المصلحة، ويحكم ممارستها. في بداية عملنا هذا، سنقارب تجربة الكولونيل "جون بولي ديسبارو" الذي يتحدث بداية عن معايناته الشخصية لمحيط عمله بالقول: "يعيش المخازنية (وهم جنود مكلفون بحماية الأمن داخل المدن والقرى) في "القشلة" (الثكنة) مع عائلاتهم، وكانوا جميعهم عسكريون قدامى وأغلبهم "كوم"، وكانت عند أغلبهم أوسمة وقد حصل عليها بعضهم من أعمال مأثورة أثناء التهدئة،...يتكلمون جميعهم العربية واللهجة البربرية...ويوزع عليهم "الشاوش" الخدمات بأمر من النقيب...يعتبر "الشاوش" عونا مخبرا عن حياة المركز والمخزن"[٢٧].

نعتبر بأن معاينة "ديسبارو" لمحيط عمله بسيطة، إلا أنها دقيقة من حيث تسليط الضوء على حياة هؤلاء الجنود الذين هم في أغلبهم من قدامى المحاربين إلى جانب فرنسا سواء في الهند الصينية أو ضد ألمانيا، والذين تمت إعادة تجنيدهم للاستفادة من خدماتهم.

ينتقل الضابط الفرنسي، بعد ذلك، للحديث عن علاقته مع قائد منطقته قائلا: "كانت علاقتي مع القائد "عمار بن احميدو" مهمة في عملي كرئيس مكتب ومن الضروري أن يبدأ المرأ بالتعرف عليه"[٢٨]. ويرسم الضابط الأهلي نوع العلاقة التي تربطه بقائد المنطقة متحدثًا: "لقد طلبت منه أن يحضر "شكاية" وهي جلسة قضائية وتعقد في مكتب القبطان...كان قرابة خمسة عشر شيخا (أعوان سلطة) حاضرين مرفوقين بفقهائهم (حفظة القرآن)، الذين ينادون على المتقاضين...بعد ربع ساعة قام "عمار" بشتم أحد الشيوخ، وصفعه...تم إخلاء القاعة وتنبيه "عمار" بأنه أهان الشيخ "علي"، وعليه أن يعتذر علانية غدا على قبر سيدي علي بن داود"[٢٩].

إن المتأمل في حديث "ديسبارو" سيتبين ملاحظته المتميزة عن سير جلسة قضائية يفترض أن يسود فيها الهدوء والعدل، وهما من المفاهيم المركزية التي يستجديها الفرنسيون لبناء الحماية في المغرب. وفي حال افتقادهما كما ورد في المشهد السابق فإن الضابط الفرنسي لم يتردد في توجيه اللوم إلى القائد، بل وإلى التخلي عنه كما يبرزه حديثه الموجه إلى القائد "عمار" :"كنت سعيدا بالعمل مع أحد أكبر قواد المغرب، واكتشفت أنك لست قائدا بل طفلا، لا يمكن لك أن تحكم كما يحلو لك، لقد سمحت لنفسك بصفع رجل كبير السن، بسبب خلاف لم تستطع أن تحله بالعدل، كما يمكن لأي قائد مسؤول أن يفعل ذلك. كيف يمكن لك والحال هذه، أن تسير في مثل هذه الظروف أربع قبائل، ارجع إلى قبيلتك، وعندما تتحكم في نفسك وفي أقوالك وتستطيع أن تعدل، سأكون سعيدا بالعمل معك".[٣٠]

إننا هنا أمام سلوكات ذات حمولة رمزية تقتبس مضامينها من المرجعية الأصل التي هي الاستيعاب. هكذا ترسخت ملامح علاقة ممثل مصلحة الشؤون الأهلية بالقائد المغربي، من خلال هذا المقطع الذي يظهر الضابط الفرنسي كمنتج لنظام العمل والتدبير والتوجيه، بينما ينحصر دور القائد المغربي في الإصغاء والتنفيذ فقط. وهو الأمر الذي عبر عنه "ديسبارو" صراحة بالقول: "ينبغي أن أجعل من هذا الجسور قائدا للسلم. إن دورنا كضباط الشؤون الأهلية، ليس القيادة، بل تعليم القيادة للرؤساء الأهليين، وهو شيء صعب، فنحن لا نتصرف إلا بواسطتهم بتربيتهم وتعليمهم شيئا فشيئا القيادة وحدهم. وسنكون مستشارين ونراقبهم ونفرض عليهم عند الضرورة عدم الابتعاد عن العدل وعن مصلحة القبائل".[٣١]

يعمل الضابط "ديسبارو" على احتضان القائد وهو دور تربوي يجمع آليات علوم أخرى كعلم النفس والاجتماع والانتروبولوجيا ليحقق المنشود. عندما التقط القائد رسالة التوبيخ الفرنسية عجز عن فهم كنهها ورأى فيها حطا لقيمته، فبعث بجواب للظابط الفرنسي مفعوم بالتهديد بالقتل أو بالحبس، كما يظهر في العبارات المستعملة على لسان "ديسبارو": "توصلت برسالة من القائد "عمار" يقول فيها: إنني مسؤول عن حياتك في القبيلة، إذا واصلت الخروج مصحوبا باثنين من "المخازنية"، ستقتل أو تحبس، وأطلب منك أن تكون دائما في حراسة أكثر من خمسة عشر مخازنيًا".[٣٢]

في مقابل شدة اللهجة غير المحسوبة، يأتي رد الضابط الفرنسي الذي يقول فيه: "كان جوابي "لعمار"(بدون واسطة باستثناء كاتبه، فهو لا يعرف القراءة، كما أنني أكتب رسائلي باللغة العربية)، لقد سبق للقبائل أن فهموا أنني لا أريد إلا الخير لهم ولا أحد يفكر في قتلي أو حبسي. وإذا تم ذلك، فلن يكون إلا بأمر منك، سيدوم البحث عنك سنة إن اقتضى الأمر ذلك، لكن رأسك سينتهي بالسقوط. وأذكرك برغبتي في العمل بالتعاون معك، وإنني أنتظر منك أن تمنحني هذه المتعة، بارك الله فيك وحفظك"[٣٣]. لتبرز في هذا الكلام معاني القوة والسيطرة والتحكم، لإخضاع المستعمر وإجباره على التعاون. لا يسعنا إلا أن نقارن، ولنسمح لأنفسنا بهذا التمرين، بين رد فعل انفعالي للقائد، خال من كل مقومات العقلانية ناهيك عن القوة، وفعل مسؤول المستعمر الذي يتحرك وفق مخطط شامل للحماية، يرفع العصا والجزرة، أو بعبارة المارشال ليوطي "إظهار القوة دون استعمالها". وبناء على مفهوم الاخضاع، أجاب الضابط الفرنسي القائد "عمار" بأسلوب يجمع بين الشدة واللين ولا يترك له أية حرية للاختيار سوى الانصياع.

يواصل الضابط الفرنسي "ديسبارو" سرد تفاصيل عمله في مصلحة الشؤون الأهلية متسائلاً: "ماذا أفعل خلال هذه الجولات التي تستمر ليومين أو ثلاثة ؟" فيجيب، "أدرس، مصالح القرى، من هو مع "عمار" ومن ضده، لمعرفة بكل دقة المشيخات المرتبطة بهم، حالة الماشية والزراعة، جميع الخلافات، حيث أطلب من الشيوخ والمقدمين أن يبعثوا لي مع رقاص (مبعوث) فور حدوث خلاف، أدرس الناس قبل أي تأثير معين، أزورهم واحدًا واحدًا"[٣٤]. ليكتب الضابط الفرنسي في سياق حديثه، عن حصيلة هذه الجولات الميدانية ما يلي: "وهكذا اكتشفت كثيرا من الأمراض عند الأطفال، وحمى "السالمة" التي تضعف وتبيد السكان، أرسلت تقريرا في الموضوع للجنرال قائد الجهة...وطلبت إرسال طبيب لدراسة هذا الوباء وأمراض الأطفال".[٣٥]

نلمس من جولة الضابط الفرنسي "ديسبارو" وجها آخر لأسلوب مصلحة الشؤون الأهلية، إنه المجال الاستخباراتي القائم على النزول إلى الأرض لأخذ المعلومة مباشرة من مصادرها الحقيقية، وهو أسلوب كثيرا ما يتم تغليفه بأعمال ذات بعد إنساني "اكتشفت كثيرا من الأمراض"، "أرسلت تقريرا في الموضوع"، فكثيرًا ما يستفيد ضباط مصلحة الشؤون الأهلية من العلوم الانسانية في عملهم اليومي، بل إن المخزون المفاهيمي لهم يتزود بشكل دائم بما وصلت إليه هذه العلوم من تطور.

لنتتبع الضابط "ديسبارو" في علاقته مع القائد "عمار" كما يرويها لنا الكاتب وما آل إليه شد الحبل بينهما في مواجهة غير متكافئة ومحسومة مسبقا لصالح المستعمر، إذ ما فتئت مهمة الضابط تنتهي حتى استسلم القائد ولم يعد يغرد خارج السرب، كما يتضح من الفقرة التالية من الكتاب المذكور: "قاربت جولاتي على الانتهاء، عندما حضر صباحا أحد "المخازنية" وأخبرني بوجود القائد "عمار" الذي دخل مبتسما، تعانقنا... لقد بدأ عملي فعلا. إنه أب للقبائل الأربعة، وعدله يجب أن يشمل الجميع، وعليه أن يكون محبوبا ليس في عشيرته فقط بل وفي غيرها. وعليه أن يعمل على ازدهار مرؤوسيه. سيفقد بعض الامتيازات عندما يكون منصفا للشكايات، لكن مورده الأساسي هو نصيبه من الضرائب... لقد تحدثنا عن جميع المشاكل التي درستها وطلبت منه رأيه حول طريقة حلها. ثم دعوته للغذاء وهو التزام بالصداقة. ابتداءً من ذلك اليوم لم أعد أراه غاضبًا، عندما أشعر بأنه سينساق، أنظر إليه بهدوء، فيتوقف ثم يحدق في ويهدأ. هو كبير السن ولا يستطيع ركوب الخيل ولكنني أطلب منه مرافقتي كلما كنا بحاجة لحل مشكلة مهمة، كما وضعت خطا هاتفيا بين مكتبي وقريته وعندما أعود من جولاتي، أخبره بكل ما يهمه".[٣٦]

من خلال تجربة "ديسبارو"، يمكن رصد مميزات خطاب مصلحة الشؤون الأهلية في أربعة ملاحظات أساسية:

١- ينبع خطاب ضابط مصلحة الشؤون الأهلية من المعاينة الموضوعية لموقعه ومحيطه الذي سيشكل الحاضنة له. فلا وجود لاستقلالية خطاب مصلحة الشؤون الأهلية عن الممارسة الميدانية والمجال الذي تشتغل فيه، بكل ما يتضمنه من حمولة لغوية ودينية واجتماعية وثقافية.. تفرض على الضابط الفرنسي أن يكون ملما بها[٣٧].

٢- يتأسس خطاب مصلحة الشؤون الأهلية تبعا لنموذج العلاقة القائمة بين الضابط الأهلي والرؤساء الأهليين، فالخطاب الذي يتم تداوله بين الطرفين يتباعد ويتقارب ارتباطا بوضوح أو غموض التصورات والرؤى بين الفاعلين، فخطاب القوة والحزم والوعيد، يقابله خطاب المهادنة والترغيب والثناء. إنه خطاب يتأرجح بناء على مقتضيات وقواعد الوضع الميداني ومستجداته.

٣- يحاول خطاب مصلحة الشؤون الأهلية أن ينخرط في صلب النسيج الاجتماعي للقبائل المغربية، ومن خلاله الانتماء إلى السكان ومحاولة التموضع إلى جانبهم (قول الضابط الفرنسي مثلا: لقد سبق للقبائل أن فهموا أنني لا أريد إلا الخير لهم ولا أحد يفكر في قتلي)، للوصول في النهاية إلى تشريح الحقل القبلي وتبيان مشاكله وأعطابه، ومحاولة حل بعضها (في مجال الصحة مثلا)، والاستفادة من بعضها الآخر (الخلافات القبلية)، عبر إنتاج خطاب ديماغوجي حمال أوجه: داعم، توافقي، منحاز، وانتهازي.

٤- خطاب مصلحة الشؤون الأهلية هو خطاب اللغة الرمزية في كثير من جوانبه، هو خطاب ذهنيات وتدجينها، خطاب عقليات وتطويقها، ذلك بالضبط ما يمكن أن نسميه الخطاب المعتمد على السلوكات وترويضها (عندما أشعر بأنه

سينساق أنظر إليه بهدوء، فيتوقف، ثم يحذق في ويهدأ). إنها رزنامة مفاهيم مستوحاة من المعرفة الإنسانية المتنوعة، فشكلت خطابا منسجما له مقاصده، وظفته مصلحة الشؤون الأهلية للسيطرة على الأهالي.

النموذج الثاني الذي يقدمه الكاتب الفرنسي "مارك ميرود" يمثله الضابط الأهلي "جاك مونجان" الذي يتحدث في إحدى الفقرات عن ما أسماه "في شأن الضيافة" حيث يقول: "كيف تطبق القبيلة التعليمات التي تفرض البساطة في الضيافة التي يقيمها المغاربة؟ لقد طلبت أن يتم استقبالي بكل بساطة وبطبق واحد إضافة إلى الكسكس التقليدي، لقد شرحت جيدا تعليماتي للرؤساء القبليين المغاربة الذين سيستقبلونني. في أول جولة لي، قدموا لي وجبة كبيرة وأفهموني على أنه الطبق الوحيد بمناسبة زيارتي الأولى للقبيلة، وجددت تعليماتي للمستقبل. في جولتي اللاحقة، أخبرني أمغار، رئيس القبيلة أن ليس هناك إلا وجبة واحدة. تشرفت وجلست إلى المائدة... يأخذون صحنا ثم يأتون بآخر مثله، ويقولون لي أن ليس هناك إلا وجبة واحدة ولكنها في خمس نسخ، فكل القرى الخمس أعدت "الوجبة" وعلي أن أشرف بنفس الطريقة القرى الخمس لكي لا أجرح أحدا...لقد بذلت كل ما في وسعي ورغم حسن نيتي فقد استسلمت... سيتم احترام تعليماتي في المستقبل، وعندما أزور القرى الواحدة تلو الأخرى فإن السكان لا يتحركون وليس هناك خدمة تقدم على شرفي".[٣٨]

إذا استثنينا جانب المتعة والدعابة التي تميز مضمون تلك الفقرة، فسنقف فيها ومن جديد على عملية شد الحبل بين المستعمر والمستعمر، وإن على مستوى حسن الضيافة. إن استسلام الضابط للكرم المبالغ فيه، لا يعدو أن يكون وسيلة لإرضاء المضيف/المستعمر ما دام الأمر يشكل في نهاية المطاف خضوعا للمحتل.

إن خطاب مصلحة الشؤون الأهلية كما يتجلى في ما ذكرناه، يغوص في التفكير الجمعي القبلي، فيحاول أن يتماها معه بمختلف تجلياته ومظاهره (الضيافة في القبائل المغربية من مظاهره)، فالإرادة القبلية –في مستوياتها المقبولة طبعا بالنسبة للمستعمر- حاضرة في كل مجالات اشتغال الضابط الأهلي الذي يحرص على قبولها وترويضها عبر خطاب الترحيب أولا، التشريف ثانيا، والعتاب ثالثا، وفرض الشروط والتعليمات أخيرا. كل ذلك لترك انطباع أو خطاب لدى السكان، مفاده أن ضابط مصلحة الشؤون الأهلية متفهم، متآخي، حريص على مصلحة القبائل. ما يجعلنا نقول أن خطاب مصلحة الشؤون الأهلية هو انعكاس لخطاب القبيلة في جانبه السلوكي الاجتماعي والثقافي (عادات، تقاليد، أعراف...).

لنصل إلى النموذج الثالث والأخير، والذي اخترناه من كتاب "مصلحة الشؤون الأهلية المغربية" دائما، والذي يجسده أحد الضباط الأهليين (لم يذكر الكاتب اسمه)، حيث كتب "مارك ميرود" على لسانه ما يلي: "وصف أحد الوجهاء المغاربة ضابطا للشؤون الأهلية بالقول: يحتفظ المغاربة بمكان مميز في ذاكرتهم لضابط الشؤون الأهلية، رجل البلد، يخدم في الأراضي الخاضعة حديثا والتي لم يصلها الاستعمار، مكلف بمهمة نبيلة، والتي يتعاطى لها هذا الضابط الشاب، نذر نفسه ويعطي بسخاء وبقلب بسيط وصافي، مصحوبا بصديقه الطبيب العسكري الذي لا يفارقه، ينجز العجائب...وقد نسج شبكة من الصداقات...وترك ذكريات لا تمحى، كما أن اسمه يذكر رغم كل العقبات"[٣٩].

هل يمكن الحديث من خلال هذا المقتطف عن خطاب متميز لمصلحة الشؤون الأهلية؟ يكون ردنا بالإيجاب عندما نستحضر مفهوم "الدعاية" كوسيلة لتلميع صورة المستعمر. يستبطن حديث الكاتب الفرنسي خطابا نسمح لأنفسنا أن نسميه "الغيرية"، يهدف أساسا إلى تلميع صورة، وبناء تصور إيجابي مشرق، لطريقة اشتغال الضابط الأهلي "المكلف بمهمة نبيلة". إنه خطاب القلوب بعد أن تعرضنا لخطاب العقول، خطاب العواطف بعد خطاب المواقف والتصرفات، إنه خطاب الاستقطاب لدائرة الثقافة الفرنسية ومنجزاتها في المغرب. لكننا نضيف أيضا، إنه خطاب "ديماغوجي" يرسم في عقول المغاربة صورة "الضابط الأهلي مصحوبا بصديقه الطبيب"، عوض أن يرسم صورة حقيقية للضابط الأهلي المصحوب بصديقه الجندي، أو العسكري، أو المحتل. فضابط مصلحة الشؤون الأهلية يحتاج في عمله، كما تقرره أدبيات الحماية، إلى مجموعة من المواصفات منها الاستماع والإقناع، الضبط والانضباط، وهو ما يوضحه العقيد "هيوت" قائلاً: "على ضابط المخابرات أن يبذل مجهودات بدون ملل لمعرفة هؤلاء الناس...وفي جميع الحالات بالتبصر والتمييز، وقيادة صارمة، هادئة، وعادلة، وأن يتمتع بعزة نفس كاملة"[٤٠].

الكتاب الثاني في هذه الدراسة الموجزة، هو كتاب "ليوطي ومؤسسة الحماية الفرنسية بالمغرب ١٩١٢-١٩٢٥" لمؤلفه "دانيال ريفي" الذي يطرح في البدء إشكالية التماهي بين "ليوطي" كشخصية ذات قيمة مركزية في التاريخ الاستعماري الفرنسي بالمغرب، و"مؤسسة الحماية" كجهاز إداري، سياسي، وعسكري، شكل أداة فرنسا للاختراق والتغلغل والحكم الاستعماري، "فأصبح ليوطي في ظل هذا الخطاب الرجل الذي بمقدوره امتلاك المغرب وصناعة تاريخ جديد له، ينبه "دانييل ريفي" إلى الحالة التي بدأت فيها الأنا المندمجة تتحول من أنا (ليوطي) تقود الاستعمار وتوجهه وتندمج فيه، إلى أنا تشعر أنها هي والمغرب شيء واحد"[٤١].

بالطبع، لا نريد من وراء هذا القول أن نثير قضية طبيعة العلاقة التي حكمت بين "ليوطي" و"مؤسسة الحماية" والمغرب، فهذا ليس موضوعنا، بل نريد من خلال هذه الزاوية أن نعبد الطريق أما رؤية "دانييل ريفي" لمؤسسات الحماية ومن ضمنها مؤسسة الشؤون الأهلية، التي خصص لها عدة صفحات من كتابه عنونها "بضباط الغزو"، ويعتبرهم أنهم : "كتيبة صغيرة عدديا (٢٥٠ فرد سنة ١٩٢٠) لكنها تكون حقا العمود الفقري لمغرب ليوطي، ونواته الصلبة والمبدعة. فأعضاؤها يشعرون بقوة بأنهم الموجهون للبداية الشجاعة أكثر من المعمرين"[٤٢]. ويصبغ عليهم "ريفي" صفات "التقديس" بقوله: "والواقع إن ظهور الأسطورة التي ترفع ضابط الشؤون الأهلية إلى نصف إله وتعطيه حجم الإنسان الأسمى (Surhomme)، هو لاحق على ولاية ليوطي، وحدث بداية الثلاثينات"[٤٣].

إنه خطاب المقدس وروافده من السلوكات كنكران الذات والزهد والعطاء[٤٤]، والتي تتوج مجموعة المفاهيم المتداولة في مؤسسة الحماية ومصلحة الشؤون الأهلية خاصة، وهي اليد الطولى للاستعمار وأهم مقوم لوجوده. وستتحكم في علاقة ضابط الشؤون الأهلية على مستوى الفعل والانفعال مفاهيم مكملة، من قبيل "سمو" الإنسان الفرنسي و"تدني" الإنسان المغربي، لينعكس ذلك مباشرة على مستوى اللغة المستخدمة من طرف ضابط مصلحة الشؤون الأهلية، حيث نجد في كلام "ريفي" ما يعزز طرحنا: "ينبغي أن يفرض الضابط الأهلي نفسه كمثال يتبع ونموذج يحتذى به، يقدم نفسه لمرؤوسيه، كما يقول الكولونيل "بيرو" ليس كغاز وإنما كمستشار، رجل خير، فبعد أن يفرض قوته، يغري القلوب كأخ كبير جاد وحكيم، كوصي متيقظ وصارم، يهتم بحجب أخطاء وصايته وإظهار محاسنها"[٤٥].

إن خطاب "المقدس" المستعمل في وصف الضابط الأهلي، مع ما تحمله الكلمة من رؤى متعالية وتصورات استعلائية، يتماها مع ما نسميه خطاب "الواقعية الفرنسية" لدى مصلحة الشؤون الأهلية، والذي وضحه "ريفي" عندما اعتبر أن "رجال السيبة ليسوا مشاغبين ولا قطاع طرق من وجهة نظر ضباط الشؤون الأهلية، بل هم وطنيون يمكن الحديث معهم لتوضيح سوء الفهم الذي جعل الرصاص يتكلم. يقوم هؤلاء بغزو القلوب، بتفضيل التواصل"[٤٦]. كما أن هذا الخطاب يحمل مفارقة جلية للعيان ينصهر فيها الإقرار بوطنية المغاربة في الدفاع عن أرضهم، والنزوع الفرنسي نحو التهدئة من أجل الاحتلال والاستغلال. إن هذا التناقض الهادف، هو وليد "الواقعية الفرنسية" التي أنتجت لنا ما نسميه "خطاب الواقعية" الذي يسمي الأشياء بمسمياتها الفعلية. فالوجود الفرنسي في المغرب هو "استعمار"، و"المشاغبين المغاربة" هم "وطنيون". لكن الأساسي في هذه الواقعية، هو الوعي الفرنسي الكامل بضرورة تجاوز هذا العائق أو ما سماه "ريفي" سوء الفهم الذي جعل صوت الرصاص يعلو. كيف ذلك؟

يجيبنا "دانييل ريفي" على لسان أحد الضباط الأهليين بالقول: "ينبغي أن نكون دائما على ظهر فرس وأن نعمل في الخارج...لمعرفة المرؤوسين، ينبغي العيش على إيقاعهم والدخول بلطف وليس فجأة في حياتهم"[٤٧]. ليضفي كاتبنا لمسة من الإنسانية والجمالية على "الواقعية الفرنسية" عندما تحدث قائلا: "أن الذين لهم شعور، والمثقفين من الضباط، هم الذين يعرفون أن ينظروا ويستمعوا إلى المغاربة، فالجمالية والإنسانية تشحذان وتربيان موضوعيتهم، فصدمة الإكتشاف عندهم تؤدي إلى التأثر والإعجاب والحماس. فالمغرب الشجاع والمؤمن قد غمرهم بالحماس...إن هؤلاء الناس ليسوا متوحشين، يصيح الملازم رينيي"[٤٨].

نعتقد أن الخطاب الأهلي لا يستطيع التحرر من معاني صاغتها فرنسا كالاحتضان، والاستيعاب، والإنسانية، وتحقيق التقدم والتحضر، بل ليس من سبيل لتجاوز هذه المعاني لكونها تحجب الوجه الآخر للاستعمار الفرنسي. فهذه الخطابات المتنوعة بتنوع الأوضاع المنتجة لها تمزج بين الواقعي والمقدس، بين الديماغوجي والدعائي، بين الموضوعي والرمزي، ولها قاسم مشترك هو الصبر والأمل في الاستقرار، وهو خطاب مستقلبي تعتمده مصلحة الشؤون الأهلية في المغرب لتزيد من حدة تغلغلها في الحياة المجتمعية للمغاربة إلى حد التفاعل العاطفي مع الأهالي وهذا ما يستحضره "ريفي" في مؤلفه بحديثه عن "الصدى الوجودي الذي تركته تجربة مكاتب العرب عند هؤلاء الضباط؟ فيجيب، أن القرب من سكان القبيلة، ومجموعة "الشواش" و"المخازنية" و"الكوم" التي تحوم حولهم بدون توقف، قد منحتهم في الحقيقة طرقا مغربية للإحساس والتصرف. وأي إنسان عاش حياة مكاتب العرب يعرف أنه في بعض الأحيان تكون الرغبة قوية في التحول والتغيير التام."[٤٩]

إذا تجاوزنا ظاهر هذا الخطاب المؤثر والانفعالي لعمل مصلحة الشؤون الأهلية، يتضح لنا بأن مستقبل هذه المصلحة في مغرب الحماية لا يتوقف على أحاسيس ومشاعر قوية في "التغيير والتحول"، بل على تخطيط بعيد المدى، وخطاب مقنع لغويا، مؤثر سلوكيا، ومستوعب زمنيا. أو بمعنى آخر، يستوعب زمن الحضور الفرنسي في المغرب آنيا، ويثبت ركائز الحضور الفرنسي في المستقبل أساسا، عبر الاندماج في الوسط الأهلي. وهذا ما يوضحه "ريفي" دائما بقوله: "في معظم الأحيان، يعتمد ضباطنا وجنودنا فيما بينهم الطرق الحياتية الخاصة بالأهالي، قلة الحركات، السلام بتقبيل الإبهام، التعود على الجلوس القرفصاء ولمدة طويلة، والتحرك بوقار وعزة نفس من له السلطة. كما أننا سمحنا بتقبيل اليد...تعتبر استعارة لباس، كلمات، عادات

جسدية أو غذائية من المغاربة من قبل الضباط، نوع من اللعب التي يتم مراقبة قواعده وتعديلها حسب رغبتهم"[٥٠].

إن البحث في خطاب مصلحة الشؤون الأهلية، يقتضي التساؤل عن ماهية خطاب هذه المؤسسة. إذا استحضرنا مختلف الخطابات السابقة سواء الخطاب الموضوعي، أو الخطاب الديماغوجي، أو الرمزي، أو الدعائي، أو المقدس، أو الواقعي، فهي بتنوعها تشكل شبكة مبنية على أساس واحد هو "خطاب ليوطي" في مصلحة الشؤون الأهلية؟ ألم يعترف ريفي بتعاطفه وتأثره بقوة شخصية ليوطي؟[٥١] ومن ناحية أخرى ألم يترك ليوطي بصمته وآثاره في كل مؤسسات الحماية بالمغرب ما بعد الحقبة الليوطية؟[٥٢].

إننا لا نعيد استهلاك ما قدمته بعض الكتابات حول شخصية "ليوطي"، ودورها في مغرب الحماية وننسج على منوالهم. كما أننا لا نتلاعب بالأفكار عندما نعتقد بأن خطاب مصلحة الشؤون الأهلية هو في نظرنا خطاب "ليوطي" بالفعل، القائم على أن "لا مكان للغة العنف والسلاح بل الحوار والتعايش"[٥٣]. إنه معطى واقعي في عمل مصلحة الشؤون الأهلية لا بد من الاعتراف به، مع تحفظنا عن أساليب الحوار وطرق التعايش المعتمدة من لدن مصلحة الشؤون الأهلية كمؤسسة من مؤسسات الحماية، فالحوار المبني على فرض الشروط، والتعايش المؤسس على استحضار القوة العسكرية، هو مجرد تكرار وإعادة إنتاج لصورة فرنسا المتحضرة لكن بشكل رديء. فضابط الشؤون الأهلية هو وسيلة مؤسسة الحماية عموما، والجيش الفرنسي خصوصا، لمخاطبة الأهالي. فكيف يتزاوج الحوار والسلاح، وكيف تتجاور القوة والتعايش؟ نقتبس الإجابة من كلام الجنرال "كيوم" الذي يرى:

"بأن سياسة الاجتذاب الممارسة بحماس وبلا كلل من طرف ضباط الشؤون الأهلية، قد اصطدمت في الأطلس المتوسط بتصلب عدائي، ولم تنجح في تفادي الإعداد للعمل العسكري. لم تأت أية قبيلة إلينا بدون إخضاعها مسبقا بالسلاح، وكل مرحلة من التقدم كانت مدفوعة بالمعارك،...فالحدود التي نبلغها يتم الاحتفاظ بها بنسق من الأعمال والتي تفرض على وحداتنا ولسنوات طويلة مراقبة محفوفة بالمخاطر وبدون انتصار."[٥٤]

سينتقل بنا الحديث إلى ما نعتبره صلب عمل الشؤون الأهلية، التي أوجزها "ريفي" في عبارة جامعة مانعة هي: "ينبغي أن نجلب وبكل الطرق الأهالي إلينا، لا أن نبعدهم بإجراءات عنيفة، هكذا يجب أن تكون تصوراتنا للسياسة الاهلية."[٥٥]

ثانيًا: السياسة الأهلية وأطروحة "الاحتلال السلمي"[٥٦]

يميل التصور السائد عند الحديث عن السياسة الأهلية في الاستراتيجية الفرنسية، إلى دمج هذا المفهوم فيما استعرضناه في المحور السابق في أنواع الخطاب لدى مصلحة الشؤون الأهلية. أو إسقاطه على بعض مفاهيمها مما يفقد السياسة الأهلية ميزتها "ككتلة" (Bloc) في المنظومة الاستعمارية، والتي تتضمن قواعد وآليات ومبادئ تشتغل في إطارها مؤسسة الحماية، والتي يشكل خطاب مصلحة الشؤون الأهلية مظهرا من مظاهر هذه الكتلة أو لنقل امتدادا لها، ينحصر في تعامل الضابط الأهلي مع الأهالي. بينما السياسة الأهلية هي ذلك الإطار المرجعي العام لكل أجهزة مؤسسة الحماية الفرنسية في المغرب، إنها طريقة تفكير وأسلوب تدبير، إنها نظرية استعمارية تهدف إلى غزو القلوب، إلى الاحتلال السلمي، فأين تكمن أهميتها في الاستراتيجية الفرنسية؟

١/٢- السياسة الأهلية كمطلب في الاستراتيجية الفرنسية:

إن كل تفكير في السياسة الأهلية يجب أن ينطلق في اعتقادنا من دراسة أولية لبعض الكتابات الفرنسية التي نظرت لهذه السياسة، في محاولة لفهم العلاقة التي تؤطر "السياسة" كمفهوم و"الأهلي" كإنسان، والتي يجسمها ما يسمى "الفكر الاستراتيجي الفرنسي في مغرب الحماية". إن هذا النوع من التحديد اللفظي أساسي بالنسبة لنا، لكونه يساعد في استيعاب حاجة مؤسسة الحماية إلى أسلوب عمل، إلى نمط في التدبير، إلى آلية للتسيير، إلى "سياسة" محددة في التعامل مع الواقع الأهلي. "إن السياسة هي فن تجريبي، فهي تعتمد على الواقع، والسياسة الأهلية على الخصوص عندما تبتعد عن تقدير الواقع فهي تضل طريقها"[٥٧]. فكان هذا التقابل بين السياسة من جهة، و"الأهلي" من جهة أخرى والذي أنتج لنا مفهوم السياسة الأهلية. لنسائل إذن بعض المراجع الفرنسية عن هذه السياسة؟

ننطلق من كتاب "كابي بيرت" (عشر سنوات من السياسة الاستعمارية) والذي يتحدث عن السياسة الاستعمارية الفرنسية في مختلف مستعمراتها، وما يستوقفنا في هذا الكتاب حديثه عن السياسة الأهلية كخيار استراتيجي فرنسي بقوله: "السياسة الأهلية تعني السياسة التي تعترف باختلاف الأجناس، والمهارات، والطموحات، والحاجات بين السكان الأهليين لمستعمرة وأسيادهم الأوروبيين. وليس في السياسة المعاصرة الفرنسية...مسألة أهم من السياسة الأهلية"[٥٨]. يبرز الكاتب أسباب هذا الخيار بتأكيده على أن "هذه المستعمرات –أو ما يسميها الكاتب الملكيات (Possessions)-مدعوة إلى الجمع في آن واحد بين الأهالي والمستعمرين...مما يفرض على المستعمرين وحكومتهم ضرورة تطبيق سياسة أهلية حسنة...فالأهالي هم شرط نجاحها. بدون أهالي، ليس هناك إنتاج وليس هناك ضرائب هذا بالنسبة للحكومة، بدون أهالي، ليس هناك فلاحة وليس هناك صناعة هذا بالنسبة للمستعمرين المزارعين، بدون أهالي، ليس هناك أعمال هذا بالنسبة للتجار، بدون أهالي ليس لنا إلا أن نفرغ المكان."[٥٩] وعلى ضوء ذلك يبين الكتاب مرامي السياسة الأهلية الفرنسية بالقول: "إن الفرق الذي نقيمه بين الناس هو فرق ديني أكثر منه عرقي، وقد شكل

مظهرًا من مظاهر السياسة الاستعمارية التي تهدف إلى تنصير الأهالي ليصبحوا فرنسيين، وبالتالي تضم هذه المستعمرات نوعين من الفرنسيين: الفرنسيون الأصليون، والفرنسيون المحولون...وهكذا أصبح الحديث ليس عن "التحويل" بل عن "الاستيعاب"، والكلمتين قريبتين من بعضهما: بدل أن نخضع الأهالي لنفس الدين، نخضعهم لنفس الحضارة"[٦٠].

يستوقفنا هذا المقتطف من الكتاب، لنسجل نقطة هي من مرتكزات السياسة الاستعمارية الفرنسية عموما والسياسة الأهلية خصوصا، ألا وهي الاندماج ثم الاستيعاب، والمتمثل في إحداث تغيير في الذهنيات، إذ أصبح المطلب ليس هو تحويل الانسان المغربي عن دينه، بل جعله قابلا لتمثل الحضارة الفرنسية فكرا وممارسة. إن إعادة بناء ذهنية مغربية جديدة مندمجة ثقافيا، مستوعبة حضاريًا، مستلبة فكرياً، هدفها أولاً وأخيرًا جعل المغربي يرضخ لممارسات السلطات الاستعمارية الفرنسية على الأرض.

وضمن هذا التصور، ينتقل بنا الكاتب إلى إبراز أهمية السياسة الأهلية كمطلب فرنسي في تدبير المستعمرات، ليس على مستوى القيادة السياسة فقط، بل وفي الجانب العسكري أيضا بقوله: "طبق الجنرال "كالنيي" صاحب "الإلحاق" في بعض المستعمرات الفرنسية سياسة الحماية، ويساعده في عمله العقيد "ليوطي" صاحب دراسة تحليلية جميلة :"الدور الاستعماري للجيش". أطروحة هي بحق جوهر الحماية، فإجراءات الاستعمار مرتبطة بالإجراءات الإدارية، وهما معا ينبغي أن يخدما مصلحة الأهالي. هذا هو انتصار السياسة الأهلية"[٦١]. انتصار يخضع حسب رؤية الكاتب إلى شروط محددة سطرها "المؤتمر الاستعماري المنعقد في باريس سنة ١٩٠٠ والخاص بالسوسيولوجيا الاستعمارية التي تعنى بظروف الأهالي والتي أكدت بقوة على ضرورة احترام والإبقاء على العادات والمؤسسات الأهلية، وحصر تدخل الأفكار الأوروبية في الأطراف التي يمكن أن تخدم التجارة والحضارة"[٦٢].

وبالتصور السابق نفسه، يحاول "لويس بارثو" في كتابه "معركة المغرب" أن يبرز أهمية السياسة الأهلية والعمل السياسي عموما في المشروع الاستعماري الفرنسي، فأحد فصول الكتاب المعنون بـ "الحماية التي تحمي العمل السياسي والاقتصادي"، يؤكد فيه مركزية الشق السياسي في العمل الميداني العسكري منذ البدايات الأولى للاستعمار الفرنسي للمغرب. وعليه، نجد الكاتب يتحدث عن "التجربة الكبيرة للجنرال ليوطي" وبعد نظره في تصور معركة المغرب، بأهميتها وصعوباتها، ليضع لها قاطرة هو العمل العسكري. وبناء عليه، ومنذ الوهلة الأولى أكد على أهمية دور القوة المعنوية والإجراءات السياسية التي لا تقل عن الدور العسكري"[٦٣]. ونقرأ في إحدى صفحات الكتاب أيضا، أنه "وأثناء الحرب ارتأى ليوطي أنه يجب علينا الاستمرار في حياتنا العادية على الأقل مظهريًا، علينا ألا نغير عاداتنا وعاداتهم، وعلينا الحفاظ على مصالحهم، ومن ثمة، تكون الحظوظ كبيرة في الحفاظ على النظام لدى القبائل الخاضعة لنا...وبتعبيره الخاص، علينا الحفاظ على الابتسامة"[٦٤].

تلك هي أهم مفاتيح السياسة الأهلية برؤية "ليوطي" القائمة على ثلاثة عناصر: الحفاظ على العادات، الحفاظ على النظام، الحفاظ على الإبتسامة، إنها استراتيجية ثلاثية إن صح التعبير، تؤسس لمرجعية "السياسة الأهلية" في الفكر الفرنسي الاستعماري. وتجدر الإشارة هنا، أن رؤية "ليوطي" للعمل السياسي هو اختيار نابع من قناعته بالعمل العسكري المسيس، يوضحها الكاتب بقوله: "وقد صاح الجنرال "ليوطي" يوما في أحد ضباط الصف بقوله: هذا هو واجبك العسكري وسط مئات الأهالي، هؤلاء الذين يثقون فيك، والذين ستعمل من أجلهم"[٦٥]. هل القيادة السياسية الفرنسية مقتنعة بالعمل السياسي، أم هي شعارات استعمارية براقة ليستهلكها الأهالي؟

إننا لا نجادل في النوايا، بل نبتغي من وراء هذا التساؤل تسليط الضوء على المضمون الفكري الذي يحمله هذا الحديث الفرنسي/الفرنسي، ذلك أنه حديث من قلب المؤسسة العسكرية وإليها، وليس حديثا موجها إلى عموم الرأي العام الفرنسي أو حتى المغربي أو الأهالي. عندما ننظر إلى الموضوع من هذه الزاوية فسنجد أن الأمر أصبح ضرورة لفرنسا لإدارة الوضع الأهلي. وهذا ما أكده الكاتب بقوله: "لقد ربح "ليوطي" على الساحة السياسة معركة المغرب، لم يكن "ليوطي" لينتصر لو لم يطبق سياسة يقظة وحذرة، عادلة وذات بعد نظر"[٦٦]. إن منطوق الحديث ينم عن انتصار "ليوطي" سياسيا في المغرب عبر استراتيجية عنوانها اليقظة ودواليبها "العدالة" وتطلعاتها المستقبل. أما مضمون النص، فيكشف عنه العقيد "بيريو" مساعد "ليوطي" بالقول: "إن إقامة الحماية، واختيار أحسن الموظفين، والمراقبة الدقيقة لتدبيرهم، كل هذا مكن من تخليص المرؤوسين من النظام الاستبدادي والطغيان والعنف. لا يتوقف عملنا عند هذا الحد، بل علينا منح الأهالي وسائل التعبير عن طريق أجهزة رسمية، عن حاجاتهم ورغباتهم، وجعلهم يتعاونون معنا في أشغالنا ويشاركون في تحسن أوضاعهم المادية"[٦٧]. إضافة إلى هذا الفهم، يستحضر الكاتب عاملا آخر في منظومة "السياسة الأهلية"، إنه العامل الاقتصادي، ولنا فيما جاء به كتاب "معركة المغرب" نص معبر: "إن العمل الاقتصادي يعوض النقص في عدد الجيوش، وقد صرح "ليوطي":"كل ورش جديد يساوي فرقة"، لقد استحوذت هذه الصيغة على الأفكار وأوقدت القلوب وأحيت الآمال...لم أكن أعتقد أن نسير الناس بكلمات، فليست للكلمات أية قيمة، بدون معانيها حسنة أو قبيحة، خاطئة أو صحيحة، وهذه هي تعبيراتها"[٦٨].

قبل أن نطوي صفحة "معركة المغرب"، لا بد من قراءة سريعة لهذا النص في علاقته مع السياسة الأهلية كمطلب في الاستراتيجية الفرنسية، لقد أرست الحماية "سياسة الأوراش" وهي عبارة عن مشاريع خدماتية تستقطب الأهالي الذين ينشغلون فيها لمصلحتهم العامة، مقابل أجور زهيدة تعفي فرنسا من استخدام فرق عسكرية بكاملها. استطاعت فرنسا إذا وبذكاء الاستحواذ على القلوب والعقول لتأمن غزوها بأقل الخسائر الممكنة، فتضمن الهدوء المنشود والسيطرة المقصودة. إن السياسة الأهلية قائمة على أسلوب عملي تنصهر فيه الممارسة المحكمة الهادفة لدى الضباط الأهليين، ورافعتها القوية الكلمة بشحنتها العاطفية المأثرة.

على ضوء ما سبق، تأتي محاضرة "ميشو بلير" رئيس قسم السوسيولوجيا بمصلحة الشؤون الأهلية أمام ضباط الأقسام التحضيرية الخاصة بنفس المصلحة، والتي تعبر في نظرنا أولا، عن حاجة فرنسا الملحة للسياسة الأهلية، وثانيا، عن وعي لدى الباحث الفرنسي بعمق السياسة الأهلية وفعاليتها في النفاذ إلى المجتمع القبلي المغربي. يستهل كاتبنا محاضرته بالإشارة إلى أن السياسة الأهلية كموضوع شكلت ومنذ سنوات، الهدف النهائي لجميع أبحاثه المغربية[٦٩]، ويوضح لنا "ميشو بلير" قيمة السياسة الأهلية في المنظور الفرنسي بقوله: "عند دراستنا للسياسة الأهلية، لا نكون بصدد عرض نظريات مثالية عن الدور الحضاري لفرنسا، بل نحاول إيجاد الوسيلة العملية لتحقيق الهدف مع الأخذ بعين الاعتبار كل الاحتمالات"[٧٠]. وهذا يعني أن المطلوب حسب الكاتب هو إعادة صياغة أسلوب التفكير في السياسة الأهلية، ليس باعتبارها تظهر الوجه الحضاري لفرنسا فقط، بل انطلاقا من مقدمات تسخر كل الوسائل لنجاح هذه السياسة، وتضع الأهداف المتوخاة منها، وتستحضر الاحتمالات المؤثرة فيها.

لقد ساعدت منهجية التفكير هذه، رئيس قسم السوسيولوجيا بمصلحة الشؤون الأهلية في تكوين صورة واضحة المعالم عن تأثير السياسة الأهلية عندما تحدث عن أنها، "كانت تعني قبل مدة غير بعيدة إدارة الأهالي وليس شيئا آخر، إذ كانت مسألة محلية، حيث تنعكس سلبياتها وإيجابياتها في دائرة ضيقة. أما اليوم، بفعل انتشار الأفكار ووسائل الاتصال...أضحت وسيلة سياسية حقيقية لا تنعكس أخطاؤها أو حسناتها محليا ولكن على المدى البعيد"[٧١]. بهذا الشكل يرى "ميشو بلير" تأثير السياسة الأهلية في السكان، وهذا الفهم سمح له بتقديم مفهوم نعتبره دقيقا إلى حد بعيد للسياسة الأهلية حيث يقول: "يمكن أن أعطي تعريفا صحيحا ومقتضبا للسياسة الأهلية اليوم. نظرا للتعقيدات الحالية، فإن السياسة الأهلية هي نهج يوفق بين المصالح المختلفة والمتناقضة، وينتزع أحيانا وحسب الظروف تنازلات لخدمة المصلحة العامة مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح الخاصة"[٧٢].

تلك هي أهم الخطوط العريضة التي حددها الكاتب لمفهوم السياسة الأهلية، فهي "نهج" بما تحمله الكلمة من معاني الخطة والخطوات والتدبير والدواليب، وتهدف إلى التوفيق بين مصالح متضاربة، وهنا الحديث عن مصالح المستعمر من جهة، ومصالح "صاحب الأرض" من جهة أخرى. وتفرض تقديم تنازلات تحت عناوين خدمة المصلحة العامة وبمضامين المحافظة على المصالح الخاصة. يحيلنا هذا التقييم إلى صيغتين للسياسة الأهلية بتعبير "ميشو بلير": "فقد نكون مدفوعين لتصور نوعين من السياسة الأهلية والتي لكل واحدة مناصروها، الأولى سياسة المخزن والثانية سياسة القبائل"[٧٣]. ويضيف، "نستطيع القول إذن، أن السياسة الأهلية تخلق شيئا فشيئا حسب الحاجات الضرورية، فقد أصبحت وسيلة مرنة تنطبق تماما على البلاد التي تستعمل فيها، ويكون فيها التواصل دائما مباشرة مع السكان حيث تتم تلبية حاجاتهم، وتغيير أو تعديل الميول، والتكهن بالتصرفات"[٧٤].

إن محاولتنا تفكيك ما أورده "ميشو بلير" حول السياسة الأهلية مكنتنا من إرساء قواعد عمل هذه السياسة والتي نحددها فيما يلي:

- أن السياسة الأهلية سياسة متجددة وليست جامدة، تتماشى ومستجدات الوضع الميداني، فهي مرنة وذات قوة اقتراحية في التدبير والتسيير تبعا للوسط التي تستعمل فيه.
- أن السياسة الأهلية تتبنى صيغة ثلاثية الأبعاد : التواصل مع السكان، تغيير أو تعديل ميولاتهم، التنبؤ واستباق تصرفاتهم[٧٥].
- أن السياسة الأهلية تتوجه بخطابها إلى "المخزن" و"القبائل" كل على حدة، فسياسة المخزن هي سياسة الرؤساء الأهليين خصوصا، وسياسة القبائل هي التدبير اليومي لحياة الأهالي، وهي رهان فرنسا في تركيز الحماية بالمغرب.

إن هذا المنحى في التحليل يقودنا بالضرورة إلى القول، أن لا أحد يستطيع أن يتجاهل أن السياسة الأهلية شكلت رقما صعبا في معادلة الاستعمار الفرنسي، فإذا كانت المؤسسة العسكرية تحيل على القوة والإخضاع والاحتلال، فإن السياسة الأهلية تحيل على الاستيعاب والاحتضان والتدجين، وهذا ما عبر عنه "ميشو بلير" بالقول: "إن تدخلنا في شؤون الأهالي يتسبب لديهم في الشك وهو شيء طبيعي، إذن ينبغي تدجينهم، وشيئا فشيئا الإيحاء لهم بالثقة، مما يتطلب التواصل المباشر والدائم، والصبر ثم الحزم. إنه غزو معنوي يجب إنجازه."[٧٦]

وبعد، واضح أن السياسة الأهلية أصبحت مطلبا رسميا لدى مؤسسة الحماية، وفي استراتيجيتها الاستعمارية في المغرب، ولعل ما أوردناه على لسان "ميشو بلير" رئيس قسم السوسيولوجيا بمصلحة الشؤون الأهلية خير معزز لهذه الحقيقة، حقيقة يتناغم العقيد "هيوت" في تأكيدها بحديثه عن السياسة الأهلية قائلاً: "إن السياسة الأهلية هي فن يقوم على حكم (Jugement) ومهارة تهدف إلى التمييز أولا، ثم الاستعمال ثانيًا، لجميع الوسائل المسهلة لتحقيق الأهداف التي وضعتها الحكومة في الأوساط الأهلية"[٧٧]. إذا كان المضمون الذي يحتويه هذا التصريح يتطابق مع ما أورده "ميشو بلير" حول السياسة الأهلية إلا أن العقيد "هيوت" يزيد عن خطاب "ميشو بلير" باستخدامه كلمة "فن"، لأن مثل هذا الاستخدام يحمل معنى الإبداع والمهارة والاحترافية، لكون السياسة الأهلية بتصور "العقيد" هي ذلك الوعاء الذي يملؤه إبداع الفرنسي ومهارته في ترجمتها في أوساط الأهالي، وهذا ما عبر عنه الكاتب بالقول: "يوحي لنا هذا التصور بأننا سنواجه ليس عرقا دونيا بل مختلفا له، بتنظيم وعادات وطبائع توافق حضارتهم التي يرتبطون بها بعمق. حقيقة نعترف بها اليوم، وهي أننا لن نستطيع الاستقرار ماديًا ومعنويًا في بلد جديد دون أن نتوافق مع الأهالي، مما يبعد نظرية الغزو العنيف."[٧٨]

لاشك أن هذا النوع من الخلاصات المتعددة، وإن تقاربت فيما بينها على مستوى الطرح، إلا أنها تفتح الباب أمام إعادة بناء مفهوم السياسة الأهلية. هل السياسة الأهلية استيعاب، أم أطروحة عسكرية (نظرية ليوطي)، أم وسيلة للاستغلال حسب "كابي بيرت"، هل هي الحفاظ على "الابتسامة"، أم هي سياسة "كلمات"، أو سياسة "مال" حسب "لويس بارثو"، هل هي نهج يقوم على التوفيق بين المصالح المتناقضة، أم هي سياسة تدجين، أم هي غزو معنوي حسب "ميشو بلير"، هل هي "فن" ومهارة حسب العقيد "هيوت"؟

٢/٢- السياسة الأهلية والاحتلال السلمي:

القول أن السياسة الأهلية هي سياسة واحدة قول خاطئ في اعتقادنا، إنما هي وعاء مليئ بالمفاهيم، وهذا ما أشرنا إليه في معرض حديثنا في بداية هذه الدراسة عندما قلنا أن السياسة الأهلية "كتلة" في المنظومة الاستعمارية الفرنسية. ومن أجل فهم معقول لهذه "الكتلة" نورد في هذا الإطار مقتطفا من مقال "السياسة الأهلية" للضابط الفرنسي "هيوت" يعرض فيه "رؤية "كابي" المتخصص في القضايا الاستعمارية في صفحة ممتازة عن ماهية السياسة الأهلية"[٧٩]. ربما يساعدنا ذلك في إماطة اللثام عن هذا المفهوم وبالتالي تبيان أهميته وضرورته في الاستراتيجية الفرنسية: "إن الإلحاح الذي نسترجع به هذين الكلمتين "سياسة أهلية" قد يدهش ويزعج. ماذا نفهم من هذا؟ وما هو الملفت للنظر وما هو الجديد؟ حكم الأهالي أو الأوروبيين، وهل هذا مختلف؟ ينبغي أن نوفر لهؤلاء وأولئك الأمن والعدل ووسائل الغنى، وحصول الأوربيين أو "الأهالي" على هذه الأشياء هو إدارة. فلماذا إذن تجميلها بهذا العنوان سياسة أهلية؟ ولماذا التأكيد على مشكلين متطابقين مظهريًا؟ أما في العمق فهناك قضيتين يجب حلهما. وبدون شك يبدو أن لحكم ولإدارة الأهالي ننعت فعل الحكم والإدارة بالسياسة الأهلية. فبناء سكة حديدية هي سياسة أهلية، وكذلك حفر قناة، وبنفس المستوى التصويت على قانون أو إحداث محكمة. وفي جميع الأحوال، لا يهمنا التمييز بين الإدارة بمعناها الحصري والسياسة الأهلية.

تجتهد السياسة الأهلية لإقناع السكان بأنها تهتم بهم قبل كل شيء، والإدارة هي مجبرة على أخذ الأهالي في حسابها وكذلك المستوطنين. تهتم الإدارة بالمصالح المادية، أما السياسة فتهتم بالمصالح المعنوية. وقد يحدث أن تمتزج مصالح الأهالي المادية مع مصالح المستوطنين وبالتالي يستفيد الجميع من نفس الإجراءات. أما المصالح المعنوية فلن تكون كذلك أبدا. ولإرضائهم يجب اعتماد إجراءات مغايرة، وخاصة لكي يعتبر الأهالي أن الغزاة يهتمون بهم...احترام المصالح المعنوية فهي سياسة أهلية، بل أكثر من ذلك، هي جرهم للإحساس بمزايا السيطرة الأجنبية وبالتالي قبولها عوض الخضوع لها...مما يتطلب الرغبة والقدرة على دراسة الأهالي وفهمهم، والولوج إلى مؤسساتهم وشعورهم ودوافعهم وآمالهم، ثم الإرادة والقوة على التجرد من الأفكار الأوروبية المسبقة...وفي جميع الأحوال لن نجعل من الاستثناء قاعدة، بل انتهاز الفرص السانحة لإعداد التحولات الضرورية والممكنة. إنه المبدأ الذي تنطلق منه السياسة الأهلية، فالسكان متمسكون بعاداتهم ومؤسساتهم قبيحة كانت أم جيدة، ويمقتون ما عندنا، في الوقت الذي نحاول فرضه عليهم أو احترامه أو على الأقل استعماله...وحمله إلينا ليس بفتح أعينه بالقوة وإنما بإقناعه على فتحها، والعمل على تطويره شيئا فشيئا...هذه هي السياسة الأهلية"[٨٠].

ندرج هذا النص محاولين قدر المستطاع أن نساهم في التفكير إلى جانب الكثير من الباحثين المغاربة الذين تحدثوا عن السياسة الأهلية، فنقول، أن السياسة الأهلية هي "فكرة" طرحت العديد من التساؤلات لدى العقل الاستعماري الفرنسي، خصوصا على مستوى التمييز بين "السياسة الأهلية" و"الإدارة" مع أن المصطلحين ظاهريا وحسب الكاتب نفسه يهدفان إلى نتيجة واحدة، هي "توفير الأمن والعدل ووسائل الغنى" للأهالي والمستوطنين على السواء، "فالإدارة" تهتم بالمصالح المادية، بينما "السياسة الأهلية" تهتم بالمصالح المعنوية. كيف ذلك؟

يبرز الكاتب أن المصالح المادية للأهالي بما هي مجموع البنيات التحتية والمستشفيات والمدارس...تمتزج مع مصالح المستوطنين المستقرين بالمغرب، وبالتالي يستفيد الجميع من نفس الإجراءات، وهذا ما يسميه صاحب النص "بالإدارة"

ونسميه نحن "بالتدبير"، أو بصيغة أخرى مصالح مادية تتطلب قوانين وتشريعات وضوابط و"إدارة". أما المصالح المعنوية بما هي شعور ومواقف وميولات فهي "السياسة الأهلية"، التي يقول بصددها الكاتب "أن المصالح المعنوية للأهالي لا تتلاقى مع المصالح المعنوية للمستعمر"، وأن تحقيق هذا "التوافق النسبي" لا يمكن أن يتم إلا باعتماد "إجراءات مغايرة وخاصة لكي يعتبر الأهالي أن الغزاة يهتمون بهم، إن السياسة الأهلية هي جرهم للإحساس بمزايا السيطرة الأجنبية". وإذا أضفنا إلى ذلك أن الوصول إلى تحسيس الأهلي "بمزايا" الحضور الفرنسي يتطلب "التسرب" إلى شعوره وآماله ودوافعه، إلى الجانب العاطفي فيه، أمكن القول أن السياسة الأهلية هي سياسة "ترويج الوهم"، وذلك بخلقها لدى المتلقي/الأهلي فراغا أولا، وإحساسا بالإشباع ثانيا من "الإنجازات" التي يقدمها المستعمر على أنها لخدمته وتطويره، لكنها في حقيقة الأمر تعبر عن فكر استعماري يمزج بين "الإدارة والسياسة الأهلية"، بين المادي والمعنوي، بين حمل الأهلي "ليس على فتح أعينه بالقوة بل إقناعه على فتحها"، والفرق شاسع بين الوضعين.

إن ما ذكرناه لحد الآن، قد لا يكون كافيا ليجيب عن سؤال السياسة الأهلية كمطلب في الاستراتيجية الفرنسية بالمغرب، لكنه في المقابل حدد لنا العلاقة بين هذه السياسة وهذه الاستراتيجية، وهي أن السياسة الأهلية رؤية استدعتها مصالح الاستعمار الفرنسي للنفاذ إلى الوسط المغربي، بمفاهيم الاستيعاب، والاحتضان، والتدجين، والتحويل. وأن الاستراتيجية الفرنسية المبنية على الغزو والهيمنة والضبط ثم الاستغلال، تبنت السياسة الأهلية لتحقيق هذه الأهداف بأقل الخسائر الممكنة.

إذن فالسياسة الأهلية كنظرية استعمارية في مجملها هي محاولة تقعيد "أمر واقع"، فلا وجود في اعتقادنا البسيط، لفرق بين السياسة الأهلية من ناحية، والمنظور الاستراتيجي الفرنسي في المغرب من ناحية أخرى، فكلاهما وجهان لعملة واحدة هي "الاستعمار". إنها تصريف لأفكار منظري مؤسسة الحماية في الميدان، وهذا ما يشير إليه العقيد "هيوت" بقوله:" والواقع أن السياسة الأهلية، ينبغي عليها أن تأخذ بعين الاعتبار عوارض وحوادث الوسط وأن تسوي نفسها عليها...وكما يقول المثل: "اعمل سياسة قدراتك" هو مثال صحيح عندما نتصور أنه في استطاعة سياستنا القيام بأداء أفضل على الجبهة، ونتوفر على وسائل دعم وعودنا وعند الضرورة استعجال الحل."[٨١]

واضح أن الأخذ بهذه الوضعية، وضعية انخراط السياسة الأهلية في الاستراتيجية الفرنسية في التدبير لن تستقيم إلا بانضباط واتزان الضابط المنوط به تصريف الفعل الفرنسي في "الجبهة"، في أوساط الأهالي، وهذا ما يوضحه مجددا العقيد "هيوت" بقوله: "إننا نطلب وفي جميع الحالات، من ضابط المخابرات، أن يتفادى وبعناية كل تدهور أو عمل في غير محله، قد يجبر القيادة على عمليات مضادة لنواياها ومخططاتها...لتغيير وسط فوضوي وجعله منظم ومتحضر...يجب على ضابط المخابرات أن يتوفر على خصال مهمة للغاية. إن الخصائص الجوهرية للسياسة الأهلية كما يقول "ليوطي" هما: السخاء والتعاطف. فعلى ضابط المخابرات قبل كل شيء أن يكسب ثقة وقلب الأهالي وأن يحبهم دون أن يسقط في عيوب الحب المفرط لهم"[٨٢].

خاتمة

من الحقائق التي لا يمكن تغييبها عند الحديث عن الاستراتيجية الفرنسية في التدبير، هي دور مصلحة الشؤون الأهلية وضباطها في إدارة حياة الأهالي. دور استمدته القيادة الفرنسية من تجاربها السابقة في تسيير مستعمراتها، وهذا ما طرح بالنسبة لنا سؤال البدايات، فكانت الإجابة تحديدات أولية قادتنا إلى تجربة الجزائر مع "البيروات العربية" قبل الحديث عن تجربة المغرب مع مصلحة الاستعلامات، ثم مصلحة الشؤون الأهلية أخيرا، التي فيها بحثنا عن خطاب ضباطها أو ما سميناه الخطاب الأهلي فوقفنا عند مفردات الموضوعية والديماغوجية والرمزية، والواقعية، والدعائية، بل والمقدس أحيانا. ولأن التدبير يحتاج إلى فكر ومصدر إلهام، فقد شكلت السياسة الأهلية عنصر ارتكاز استراتيجية التدبير الفرنسية، وفي هذا الصدد ثمة إجماع بين الكتاب الفرنسيين على اعتبار هذه السياسة الإطار المرجعي المتميز لعمل مؤسسة الحماية في المغرب، كطريقة تفكير أولاً، وأسلوب تدبير ثانيًا، ونظرية احتلال سلمي ثالثًا، وكلها تحت عناوين الاحتضان والاستيعاب رابعًا.

الهَوامِشُ:

(١) يقدم Victor Foucher نبذة عن تاريخ هذه المؤسسة قائلا: "في سنة ١٨٣٧ صدر قرار ٢٢ أبريل الذي أنشأ بموجبه مديرية المكاتب العربية، ومبررات هذا القرار هي تسهيل ودراسة علاقاتنا بالقبائل، وجلبهم إلى سيطرتنا باحترام عاداتهم وحماية مصالحهم وإقامة العدل بينهم والحفاظ على النظام والسلم".

Victor Foucher, « **Les Bureaux Arabes en Algérie** », Librairie Internationale, Paris, 1858, P.7

(2) Romagny (J), « **Le rôle de la France au Maroc** », Oran, 1908, P. 12.

(3) Ibid, P. 18.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

(6) Ibid, P. 19.

(٧) بوطالب إبراهيم، "**أدوار ضابط الاستعلامات أثناء الحماية في المغرب**"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، العدد ١٨، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٩٩٤، ص.١٤٢.

(8) Tarrit (Commandant), « **Conférence faite aux officiers du cours préparatoire aux Affaires indigènes** », Direction Générale des Affaires Indigènes, Le 24 Janvier 1928, P. 4.

(9) Ibid, P. 4.

(10) Ibid, P. 5.

"قرار المقيم العام بتاريخ ١٩٣٦/٦/٢٠ رقم ١٢٣٥ بإحداث مديرية الشؤون السياسية التي تجمع مصلحة الشؤون الأهلية والاستخبارات ومصلحة المراقبة المدنية، ومصلحة الإدارة القروية، ومصلحة الأمن"

Goulven (J), « **Sur la Voie du Redressement Marocain** », Bulletin du Comité de l'Afrique Française, N° 3, 1936, P. 452.

بتاريخ ١٩٣٨/١٢/٣١ أصدر الجنرال "نوكيس قرارًا جاء في فصله الثالث: "تنتهي مصلحة الشؤون الأهلية من أن تكون قسما من الإدارة المركزية ومديرية الشؤون السياسية وتصبح جهازا مستقلا"

Goulven (J), « **Colonie Française. Pays de Protectorat et pays de Mondât** », Bulletin du Comité de l'Afrique Française, N° 3, 1939, P. 51.

(11) Tarrit Commandant, « **Conférence faite aux officiers du cours préparatoire...** », op.cit., P. 7.

(12) Ibid, P. 8.

(13) Ibid.

(14) Ibid, P. 9.

(15) Tarrit Commandant, « **Conférence faite aux officiers du cours préparatoire...** », op.cit., P. 10.

(16) Ibid,P. 11-12.

(17) Ibid, P. 14-15-16.

(18) Ibid, P. 17-18.

(19) Tarrit Commandant, « **Conférence faite aux officiers du cours préparatoire...** », op.cit., P. 18-19.

(20) Ibid, P. 19.

(21) Ibid, p. 20.

(22) Ibid, P. 21.

(٢٣) يقول "روبير مونطاني": "في هذه الغزوة التي تدار بذكاء، وهي سياسة أكثر منها عسكرية، تتميز هيئة ضباط الشؤون الأهلية في المغرب، التي تأسست في البداية من ضباط ذوي تجربة في تخوم الصحراء الجزائرية...":

Montagne Robert, **« Révolution au Maroc »**, Edition France Empire, P. 56-57.

(٢٤) يتحدث "روبير مونطاني" عن مصلحة الشؤون الأهلية قائلا: "بفضل عمل مصلحة الشؤون الأهلية لم يعد المحتل المسيحي عدوا نكرهه، فبوجوده يسود النظام وتحل الرفاهية، فهي الحكم في جميع النزاعات الداخلية وهي رئيس ذو قيمة في جميع الحروب ضد الجيران، فضباطها...المؤسسين الحقيقيين للمغرب المعاصر":

Montagne Robert, « **Révolution au Maroc...** », op.cit., P. 56-57.

(25) Tarrit Commandant, « **Conférence faite aux officiers du cours préparatoire...** », op.cit., P. 24-25.

(26) Célérier (J), « **Histoire du Maroc, Sommaire des Leçon Professées au cours des Affaires Indigènes** », Résidence Générale de France au Maroc, Direction des Affaires Indigènes et du Service des Renseignements, 1921, P.35.

(27) Meraud Marc, « **Service des Affaires Indigènes du Maroc** », La Koumia, Public-Réalisations, P. 101.

(28) Ibid, P. 191.

(29) Ibid, P. 192.

(30) Ibid.

(31) Meraud Marc, « **Service des Affaires Indigènes du Maroc** », op.cit., P. 193.

(32) Ibid.

(33) Ibid.

(34) Ibid.

(35) Meraud Marc, « **Service des Affaires Indigenes du Maroc** », op.cit., P. 193

(36) Ibid, P. 194.

(٣٧) كان الضباط المترجمون يريدون، قبل كل شيء وضع رهن إشارة ضباط الشؤون الأهلية كتبا موجزة للنحو ومعاجم بلغتين تمكن تحصيلا سريعا لمبادئ لغة الجماعة المراد "تهدئتها" أو "السيطرة عليها":

Boukous Ahmed, **« La Dialectologie berbère durant la période coloniale au Maroc, Langue et Société au Maghreb »**, Bilan et Perspectives, Publications de Faculté des Lettre et des Science 1980, P. Humaines-Rabat, Série : Colloques et Séminaires N° 13, 120.

(38) Meraud Marc, « **Service des Affaires Indigènes du Maroc** », op.cit., P. 194.

(39) Meraud Marc, « **Service des Affaires Indigènes du Maroc** », op.cit., P. 382.

(40) Huot Lieutenant-colonel, « **La Politique Indigène** », La Renaissance du Maroc, Dix Ans de Protectorat 1912-

1922, Résidence Générale de la République Française au Maroc, Imprimerie Marc Texier, Paris, P. 182.

(٤١) بوزويتة سمير، **"مقاربة كتاب ليوطي ومؤسسات الحماية الفرنسية بالمغرب (١٩١٢-١٩٢٥)"**، مجلة المناهل، السنة ٣٠، العدد ٨٧، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة دار المناهل، يناير ٢٠١٠، ص. ١٢.

(42) Rivet Daniel, « **Lyautey et L'institution du Protectorat français au Maroc 1912-1925** », Tome II, L'Harmattan, 1988, P. 35.

(43) Ibid, P. 46.

(44) Ibid.

(45) Ibid, P. 48.

(46) Ibid, P. 50.

(47) Rivet Daniel, « **Lyautey et L'institution du Protectorat…** », op.cit., P. 51.

(48) Ibid, P. 52-53.

(49) Ibid, P. 53.

(50) Ibid, P. 53-54.

(٥١) بوزويتة سمير، "**مقاربة كتاب ليوطي ومؤسسات الحماية الفرنسية بالمغرب ١٩١٢-١٩٢٥**"، مرجع سابق، ص. ٤٥.

(٥٢) نفسه.

(٥٣) نفسه.

(54) Guillaume Générale, **« les berbères Marocains et la pacification de L'Atlas Centrale (1912-1933) »**, René Julliard, Paris, 1946, P. 9.

(55) Rivet Daniel, « **Lyautey et L'institution du Protectorat…** », op.cit., P. 74.

(٥٦) بوزويتة سمير، "**الاحتلال العسكري الفرنسي للمغرب دراسة في الإستراتيجية العسكرية ١٩١٢-١٩٣٤**"، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير مطبعة كنابرانت، الرباط، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص. ٣٥.

(57) « **Prolégomènes à Toute Politique Indigène Raisonnable** », Bulletin du Comité de L'Afrique Française, N° 11, 1937, P. 504.

(58) Chailley-bert (J), « **Dix Années de Politique Coloniale** », Librairie Armand Colin, Paris, P. 45.

(59) Ibid, P. 46-47.

(60) Ibid, P. 48-49.

(61) Chailley-bert (J), « **Dix Années de Politique Coloniale** », op.cit., P. 55-56.

(62) Ibid, P. 56.

(63) Barthou Louis, « **La Bataille du Maroc** », Librairie Ancienne Honoré Champion, Paris, 1919, P. 65.

(64) Ibid, P. 68.

(65) Barthou Louis, « **La Bataille du Maroc** », op.cit., P. 69.

(66) Ibid.

(67) Ibid, P. 87.

(68) Ibid, P. 106.

(69) Bellaire Michaux, « **Conférences Faites au Cours Préparatoire Du Service Des A.I** », Archives Marocaines, Volume XXVII, Librairie Ancienne Honoré Champion, Paris, 1927, P. 16.

(70) Ibid, P.16.

(71) Ibid, P. 242-243.

(72) Ibid, P. 251.

(73) Ibid, P. 252.

(74) Ibid.

(٧٥) العمل على تحقيق هذه الأبعاد الثلاث يتطلب حسب "ميشو بلير" معرفة دقيقة بالسكان حيث يقول:" ولهذا فعلى السياسة الأهلية أن تتوفر على المعلومات حول تنظيم القبائل، سياسيا واقتصاديا وأن تعرف حقوق وواجبات المنتمين للقبيلة" نفسه، ص. ٢٦٢.

(76) Bellaire Michaux, « **Conférences Faites au Cours Préparatoire…** », op.cit., P. 262.

(77) Huot Lieutenant-colonel, **« La Politique Indigène »**, La Renaissance du Maroc, op.cit., P. 175.

(78) Ibid.

(79) Huot Lieutenant-colonel, **« La Politique Indigène »**, La Renaissance du Maroc, op.cit., P. 175.

(80) Huot Lieutenant-colonel, **« La Politique Indigène »**, La Renaissance du Maroc, op.cit., P. 176-177.

(81) Huot Lieutenant-colonel, « **La Politique Indigène** », La Renaissance du Maroc, op.cit., P. 178.

(82) Ibid, P. 182.